كريم لحمين
دكتور في الحقوق
نائب وكيل الملك

التقاضي الإلكتروني
ورهان تحديث منظومة العدالة

- صيغة محينة وفق آخر تعديلات القانون رقم 03/23 المتعلق بقانون المسطرة الجنائية ومشروع القانون رقم 58/25 المتعلق بقانون المسطرة المدنية الصادر على ضوء قرار المحكمة الدستورية.
- دراسة التقاضي الإلكتروني كمكون استراتيجي لتحديث منظومة العدالة
- رصد مكامن الخلل في منظومة العدالة وسبل تخطيها
- دراسة مرجعيات ومراحل التحول نحو نظام قضائي إلكتروني
- إرساء مقومات ودعامات المحكمة الإلكترونية والآثار المترتبة عنها
- دراسة خصوصيات التقاضي الإلكتروني ورهان التحديث
- خصوصيات التقاضي الإلكتروني في المجال المدني
- خصوصيات التقاضي الإلكتروني في المجال الجنائي

تقديم:
الدكتور أحمد أجعون
عميد كلية الحقوق القانونية
والسياسية بالقنيطرة بالنيابة

دار السلام للنشر
طبع و توزيع
الرباط

الطبعة الأولى 2026

الفهرس

مقدمة..... 1

الباب الأول : التقاضي الإلكتروني كمكون إستراتيجي لتحديث منظومة العدالة. 43

الفصل الأول: أسباب ومبررات اعتبار التقاضي الإلكتروني متحولا استراتيجيا لتحديث منظومة العدالة. 47

المبحث الأول: رصد مكامن الخلل في منظومة العدالة وسبل تخطيها..... 49

المطلب الأول: الإكراهات البنيوية لمنظومة العدالة..... 51

الفرع الأول: الإكراهات البنيوية والتنظيمية لمنظومة العدالة وضعف التكوين..... 52

الفقرة الأولى: قلة الموارد البشرية المتخصصة في المجال المعلوماتي وعدم كفاية الوسائل التكنولوجية في العمل. 53

الفقرة الثانية: وجود بنايات غير ملائمة لاشتغال بعض المحاكم والمراكز القضائية. 67

الفرع الثاني: الإكراهات الموضوعية التي تعاني منها العدالة. 79

الفقرة الأولى: البطء في تصريف القضايا بفعل التعقيدات المسطرية والاكتظاظ..... 81

الفقرة الثانية: ضعف الاستقبال والتوجيه وتسهيل الولوج إلى العدالة..... 85

المطلب الثاني: مميزات التقاضي الإلكتروني وسبل تجاوز مكامن الخلل في منظومة العدالة. ... 88

الفرع الأول: مميزات التقاضي الإلكتروني. 89

الفقرة الأولى: الارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء وترشيد الزمن القضائي وضمان جودة الأحكام....89

الفقرة الثانية: استخدام النظام الإلكتروني بدلا من الورقي لتحقيق السرعة وتعزيز الشفافية. ..97

الفرع الثاني: سبل تجاوز مكامن الخلل في منظومة العدالة. 101

الفقرة الأولى: تعزيز العلاقة بين مؤسسة القضاء وباقي الفئات المتدخلة في منظومة العدالة. ..102

الفقرة الثانية: تفعيل العمل بالمستندات الإلكترونية في الإثبات وتسخير الأداء الإلكتروني للرسوم والمصاريف القضائية.....109

المبحث الثاني: مرجعيات ومراحل التحول نحو نظام قضائي إلكتروني. 117

المطلب الأول: مرجعيات التحول نحو نظام قضائي إلكتروني..... 118
الفرع الأول: الاتفاقيات والتقارير الدولية والوطنية كأساس للتحول نحو نظام..... 120
الفقرة الأولى: الاتفاقيات الدولية كأساس للتحول نحو نظام قضائي إلكتروني..... 120
الفقرة الثانية: التقارير الدولية والوطنية..... 127
الفرع الثاني: الأسس الداخلية الرسمية والموازية لإصلاح العدالة..... 131
الفقرة الأولى: الخطب والرسائل الملكية حول إصلاح منظومة العدالة..... 132
الفقرة الثانية: المبادئ الدستورية لإصلاح منظومة العدالة..... 136
المطلب الثاني: مراحل ومحطات التحول نحو نظام قضائي إلكتروني..... 140
الفرع الأول: مرحلة ما قبل التحول (التخطيط والإعداد والإقناع)..... 142
الفقرة الأولى: تكوين فريق عمل لمرحلة الانتقال وتطوير البنية التحتية للإدارة القضائية الإلكترونية..... 143
الفقرة الثانية: تعزيز الشبكات وتأسيس بوابة الإدارة القضائية الإلكترونية..... 146
الفقرة الثالثة: ضمان جودة وأمن تكنولوجيا الإدارة القضائية الإلكترونية..... 147
الفرع الثاني: مرحلة التحول (مرحلة التطبيق والتنفيذ)..... 148
الفقرة الأولى: إحداث مجلس التوجيه ووحدة إدارة المخطط..... 149
الفقرة الثانية: إحداث لجن وفرق العمل مكلفة بتنفيذ المخطط..... 150
الفرع الثالث: مرحلة ما بعد التحول (مرحلة المتابعة والتطوير)..... 152
الفقرة الأولى: ضمان الأمن والموثوقية المعلوماتية ونشر المعرفة المعلوماتية..... 153
الفقرة الثانية: التحول إلى الديناميكية والتفاعل في الأداء..... 158
الفقرة الثالثة: سلبيات مرحلة ما بعد التحول..... 159
الفصل الثاني: إرساء مقومات ودعامات المحكمة الإلكترونية والآثار المترتبة عنها..... 164
المبحث الأول: إرساء مقومات ودعامات المحكمة الإلكترونية..... 166
المطلب الأول: أسس ومتطلبات المحكمة الإلكترونية كركيزة أساسية للتقاضي الالكتروني..... 168
الفرع الأول: الأسس الفنية لإرساء مقومات المحكمة الإلكترونية..... 171

الفقرة الأولى: توفير المعدات والأجهزة الحاسوبية وإنشاء موقع المحكمة على شبكة الاتصال 173
الفقرة الثانية: إنشاء السجل الإلكتروني للمحكمة. 179
الفرع الثاني: المتطلبات البشرية والقانونية كآلية لنجاح المحكمة الإلكترونية. 182
الفقرة الأولى: تأهيل الموارد البشرية وتعزيز الثقافة المعلوماتية وتقليص الفجوة الرقمية....183
الفقرة الثانية: ضرورة تحديث الترسانة القانونية بما يتلاءم وتطورات العصر. 193
المطلب الثاني: واقع تطبيق المحكمة الإلكترونية بالمغرب.....197
الفرع الأول: إرساء التعاون القضائي مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. 200
الفقرة الأولى: أهداف مشروع التعاون القضائي مع الوكالة الأمريكية والآثار المترتبة عنه.....201
الفقرة الثانية: تحديث المحاكم من خلال مشروع ميدا. 203
الفرع الثاني: إقرار نظام معلوماتي لتدبير القضايا بالمحاكم.....207
الفقرة الأولى: التدبير المعلوماتي للقضايا عن طريق نظامي saj1 وsaj2. 208
الفقرة الثانية: تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين والفاعلين الاقتصاديين. 210
المبحث الثاني: الآثار المترتبة عن التحول نحو نظام المحكمة الإلكترونية. 213
المطلب الأول: الآثار القانونية والاجتماعية والاقتصادية لإلكترونية القضاء. 214
الفرع الأول: الآثار القانونية والاجتماعية لإلكترونية للقضاء. 214
الفقرة الأولى: الآثار القانونية لإلكترونية القضاء.....215
الفقرة الثانية: الآثار الاجتماعية لإلكترونية القضاء. 217
الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية لإلكترونية القضاء. 218
المطلب الثاني: الآثار السياسية والإدارية التنظيمية والتكنولوجية لإلكترونية القضاء. 219
الفرع الأول: الآثار السياسية للتقاضي الإلكتروني. 220
الفرع الثاني: الآثار الإدارية التنظيمية والتكنولوجية.....221
خلاصة الباب الأول:.....223
الباب الثاني: خصوصيات التقاضي الإلكتروني ورهان التحديث. 225
الفصل الأول: خصوصية التقاضي الإلكتروني في المجال المدني.....230

المبحث الأول: خصوصيات التقاضي الإلكتروني قبل افتتاح الجلسة. 232
المطلب الأول: إجراءات رفع الدعوى وتسديد رسومها إلكترونيا. 233
الفرع الأول: الشروط القانونية والفنية لرفع الدعوى إلكترونيا. 234
الفقرة الأولى: الشروط القانونية لرفع الدعوى إلكترونيا. 238
الفقرة الثانية: الإجراءات الفنية لرفع الدعوى إلكترونيا. 255
الفرع الثاني: تسديد رسوم ومصاريف الدعوى وتبليغها إلكترونيا. 259
الفقرة الأولى: التسديد الإلكتروني لرسوم ومصاريف الدعوى. 261
الفقرة الثانية: التبليغ القضائي الإلكتروني للدعوى. 270
المطلب الثاني: وسائل تداول الدعوى الإلكترونية وطرق إثباتها. 290
الفرع الأول: وسائل تداول الدعوى إلكترونيا. 291
الفقرة الأولى: التقاضي بواسطة البريد الإلكتروني. 292
الفقرة الثانية: التقاضي الإلكتروني بواسطة التبادل الإلكتروني للمعلومات. 302
الفرع الثاني: طرق إثبات الدعوى الإلكترونية وتوثيقها. 309
الفقرة الأولى: السجل الإلكتروني وحجيته في إثبات الدعوى الإلكترونية. 311
الفقرة الثانية: توثيق الدعوى الإلكترونية. 317
المبحث الثاني: خصوصيات التقاضي الإلكتروني أثناء سريان وختم الدعوى. 320
المطلب الأول: المرافعة وطرق الإثبات في الدعوى الإلكترونية. 321
الفرع الأول: المرافعة الإلكترونية وآلية تدوين إجراءاتها. 322
الفقرة الأولى: إدارة الجلسة بحضور أطراف الدعوى أو دفاعهم. 322
الفقرة الثانية: آلية تدوين إجراءات المرافعة إلكترونيا. 326
الفرع الثاني: تقديم وسائل الإثبات وتقييم حججها. 327
الفقرة الأولى: الشهادة الإلكترونية كوسيلة إثبات في الدعوى الإلكترونية. 328
الفقرة الثانية: المحررات والتوقيع الإلكتروني كوسيلتي إثبات. 331
المطلب الثاني: الإجراءات المتعلقة بالأحكام وتنفيذها إلكترونيا. 337
الفرع الأول: إصدار الأحكام وطرق الطعن فيها إلكترونيا. 337

الفقرة الأولى: ماهية وإجراءات إصدار الأحكام القضائية إلكترونيا. 338
الفقرة الثانية: الطعن في الأحكام القضائية إلكترونيا..... 340
الفرع الثاني: تنفيذ الأحكام القضائية وحفظها إلكترونيا..... 342
الفقرة الأولى: التنفيذ الإلكتروني للأحكام القضائية..... 342
الفقرة الثانية: الحفظ الإلكتروني للأحكام القضائية..... 344
الفصل الثاني: خصوصيات التقاضي الإلكتروني في المجال الجنائي..... 347
المبحث الأول: إجراءات التقاضي الإلكتروني في مرحلة ما قبل المحاكمة. 349
المطلب الأول: البحث التمهيدي الإلكتروني..... 351
الفرع الأول: مفهوم البحث التمهيدي الإلكتروني وإجراءاته..... 351
الفقرة الأولى: مفهوم البحث التمهيدي الإلكتروني..... 351
الفقرة الثانية: إجراءات البحث التمهيدي الإلكتروني..... 353
الفرع الثاني: الاستنطاق الإلكتروني من طرف النيابة العامة وضماناته..... 355
الفقرة الأولى: الاستنطاق الإلكتروني من طرف النيابة العامة وأهميته. 355
الفقرة الثانية: ضمانات الاستنطاق الإلكتروني من طرف النيابة العامة. 359
المطلب الثاني: شروط وإجراءات التحقيق الإعدادي الإلكتروني..... 360
الفرع الأول: شروط وإجراءات التحقيق الإلكتروني مع الأشخاص في حالة سراح. 361
الفقرة الأولى: شروط التحقيق الإلكتروني مع الأشخاص في حالة سراح..... 361
الفقرة الثانية: إجراءات التحقيق الإلكتروني مع الأشخاص في حالة سراح..... 364
الفرع الثاني: شروط وإجراءات التحقيق الإلكتروني مع الأشخاص في حالةاعتقال. 365
الفقرة الأولى: شروط التحقيق الإلكتروني مع الأشخاص في حالة اعتقال. 366
الفقرة الثانية: إجراءات التحقيق الإلكتروني مع الأشخاص في حالة اعتقال. 367
المبحث الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني خلال مرحلة المحاكمة وضماناتها العادلة. 369
المطلب الأول: الإجراءات المتعلقة بسير الجلسات وإصدار الأحكام في المحاكمة عن بعد. 372
الفرع الأول: الإجراءات المتعلقة بسير الجلسات في المحاكمة عن بعد..... 373
الفقرة الأولى: شروط وإجراءات المحاكمة عن بعد الخاصة بالأشخاص في حالة سراح. 373

الفقرة الثانية: شروط وإجراءات المحاكمة عن بعد الخاصة بالأشخاص المعتقلين. 378
الفقرة الثالثة: تدوين مجريات إجراءات جلسة المحاكمة عن بعد..... 380
الفرع الثاني: الإجراءات المتعلقة بحق الدفاع في المحاكمة عن بعد..... 382
الفقرة الأولى: حق المتهم في حضور الجلسات ومناقشة الشهود. 383
الفقرة الثانية: حق المتهم في الاستعانة بمحام وبمترجم وخبير. 389
الفرع الثالث: إجراءات الأحكام الجزائية وتنفيذها عن بعد. 391
الفقرة الأولى: الإجراءات المتعلقة بصدور الأحكام والطعن فيها عن بعد..... 391
الفقرة الثانية: إجراءات تنفيذ الأحكام الجزائية عن بعد. 395
المطلب الثاني: ضمانات المحاكمة العادلة في المحاكمة عن بعد..... 396
الفرع الأول: الضمانات المتعلقة بإجراءات الجلسات. 397
الفقرة الأولى: الحق في علنية وشفوية الجلسات. 397
الفقرة الثانية: الحق في المحاكمة داخل آجال معقولة..... 400
الفرع الثاني: ضمانات المحاكمة العادلة ما بعد المحاكمة. 401
الفقرة الأولى: تسبيب الأحكام القضائية وحق الطعن فيها. 401
الفقرة الثانية: حق التعويض عن الأخطاء القضائية. 404
خلاصة الباب الثاني:..... 407
خاتمة 409
لائحة المراجع: 419
الفهرس:..... 505

نبذة عن المؤلف

الدكتور كريم لحمين

- نائب وكيل الملك
- حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الخاص
- حاصل على شهادة الماستر في قانون المنازعات
- حاصل على شهادة الإجازة في القانون الخاص
- حاصل على شهادة الإجازة في القانون العام

...تعتبر هذه الدراسة لموضوع "التقاضي الإلكتروني ورهان تحديث منظومة العدالة" مدخلا مهما للوقوف على أهم المشاكل التي تعاني منها العدالة بالمغرب وكذا سبل تخطيها من خلال إبراز أهم خصائص ومميزات التقاضي الإلكتروني وأسس ومقومات المحكمة الإلكترونية وواقعها في النظام القضائي المغربي.

كما حاولنا بسط دراسة مقارنة للقارئ الكريم لخصوصية التقاضي الإلكتروني في المجال المدني منذ بداية رفع الدعوى إلى غاية صدور الأحكام والقرارات وطرق الطعن فيها وتنفيذها وحفظها إلكترونيا، ثم كذلك في المجال الجنائي من بداية البحث التمهيدي وإقامة الدعوى العمومية والمحاكمة وضماناتها إلى غاية صدور الأحكام والقرارات وطرق الطعن فيها وتنفيذها وحفظها إلكترونيا أيضا.

وبناء عليه نؤكد على أهمية الموضوع وراهنيته الملحة لمواكبة تطورات العصر، خاصة أن مرفق العدالة يعتبر ثالث سلطة في البلاد ومن القطاعات الحيوية التي تحفظ حقوق وحريات المواطنين، ولذلك جاءت هذه الدراسة كمساهمة في تكريس المعرفة ونشرها لموضوع التقاضي الإلكتروني ورهان تحديث منظومة العدالة والذي مما لا شك فيه أنه سيشكل أرضية لمختلف الدراسات التي ستتطرق إليه فيما بعد...

المؤلف

9 789920 440400

الثمن: 150 درهم

مكتبة دار السلام